إنسان Insan
منظمة إنسان للحقوق والحريات
Insan Rights and Freedoms Organization

سماء مغلقة وحقوق مصادرة..
عشر سنوات من تعطيل مطار صنعاء

تقرير حقوقي صادر عن منظمة "إنسان" للحقوق والحريات، يوثق حجم الخسائر المادية والبشرية والتداعيات الإنسانية المترتبة على استهداف مطار صنعاء الدولي واستمرار تعليق الرحلات الجوية أمام المدنيين اليمنيين منذ عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٥، في إطار العمليات العسكرية التي نفذتها دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات، إضافة إلى الهجمات الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية على اليمن

خلفية عامة

مع حلول ربيع عام 2015، دخل اليمن طوراً جديداً من الصراع مع انطلاق عمليات عسكرية واسعة نفذها تحالف تقوده المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدعم مباشر وغير مباشر من عدة دول، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت تقديم إسناد لوجستي واستخباراتي.

وحملت هذه العمليات مسمى "عاصفة الحزم"، تحت مبرر "دعم الشرعية" المرتبطة بعبد ربه منصور هادي، رغم أن ولايته الرئاسية كانت قد انتهت آنذاك.

الأساس القانوني لهذا التدخل ظل موضع جدل قانوني وسياسي، لا سيما في ضوء تصريحات لاحقة لعبد ربه منصور هادي أقر فيها بتفاجئه ببدء العمليات العسكرية، ما يثير تساؤلات جوهرية حول توافر شرط الطلب الرسمي والصريح للتدخل الخارجي، وهو شرط أساسي في تقييم مشروعية التدخل المسلح وفق قواعد القانون الدولي العام ومبدأ حظر استخدام القوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، تخضع دول التحالف لالتزامات واضحة، في مقدمتها الالتزام بأحكام اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، إضافة إلى قواعد القانون الدولي العرفي.

إلا أن الفترة الممتدة من مارس/آذار 2015 وحتى أبريل/نيسان 2022 شهدت استمرار العمليات العسكرية، وما رافقها من غارات جوية مكثفة، وفرض قيود وحصار بري وبحري وجوي، إلى جانب استهداف متكرر للبنية التحتية المدنية، شمل المرافق الصحية والتعليمية، والمطارات، والأسواق، والمنازل، وشبكات المياه والكهرباء.

وقد أسـفرت هذه الوقائع عن نتائج إنسـانية بالغة الخطورة، تمثلت في سـقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وتدمير واسع للأعيان المدنية، وتعميق الأزمة الإنسانية في اليمن إلى مستويات غير مسـبوقة، مع تداعيات طويلة الأمد ما تزال تلقي بظلالها على مختلف مناحي الحياة حتى اليوم.

تشـير أنماط الانتهاكات الموثقة إلى خروقات جسـيمة ومتكررة لمبادئ القانون الدولي الإنسـاني الأسـاسـية، وعلى وجه الخصـوص مبدأ التمييز، ومبدأ التناسـب، وواجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين.

كما تم ارتكاب جرائم حرب، وفقاً للتعريف الوارد في نظام روما الأسـاسـي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك شـن هجمات متعمدة أو عشـوائية ضـد المدنيين، واسـتهداف الأعيان المدنية، واستخدام أساليب حرب من شأنها إحداث معاناة مفرطة للسكان المدنيين.

وعلى الرغم من توقف العمليات العسـكرية الواسـعة في أبريل/نيسـان 2022 عقب الإعلان عن هدنة بين سـلطات صـنعاء ودول التحالف، فإن التداعيات الإنسـانية والحقوقية لتلك العمليات ما تزال قائمة حتى اليوم، في ظل غياب إجراءات فعّالة للمسـاءلة، وعدم اتخاذ خطوات جادة لجبر الضرر وإنصاف الضحايا، بما يضمن حقوقهم القانونية والإنسانية.

وخلال الفترة الممتدة من عام 2023 وحتى عام 2025، شـهدت الجمهورية اليمنية موجة جديدة من الهجمات العسـكرية نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاحتلال الإسرائيلي، على خلفية الموقف المعلن لسلطات صنعاء الداعم للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وما اعتبرته تحركاً يهدف إلى الضـغط لوقف جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسـيمة المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين.

وقد أُطلق على أولى هذه العمليات مسمى "عملية حلف الازدهار"، وجرى تبريرها من قبل الدول المشاركة بذريعة حماية الملاحة الدولية.

وتمثل هذه الهجمات نزاعاً مسلحاً دولياً يخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والقواعد العرفية الملزمة، مع استمرار سريان قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان دون انتقاص، لا سيما ما يتعلق بحماية السكان المدنيين وضمان حقوقهم الأساسية في جميع الأوقات.

كشفت الضربات العسكرية المنفذة خلال هذه الفترة عن نمط متكرر من الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، تمثل في استهداف مواقع مدنية وأعيان لا ترقى إلى أهداف عسكرية مشروعة، إلى جانب إلحاق أضرار مباشرة باحتياجات السكان المدنيين الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية المرتبطة بقطاعات النقل والخدمات وسبل العيش.

وتعكس هذه الممارسات خرقاً واضحاً للمبادئ الجوهرية الحاكمة للنزاعات المسلحة، وعلى رأسها مبدأ التمييز، ومبدأ التناسب، ومتطلبات الضرورة العسكرية، فضلاً عن الإخلال بواجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء سير العمليات العسكرية.

من أبرز التداعيات الإنسانية لهذه الهجمات استهداف مطار صنعاء الدولي وطائرات الخطوط الجوية اليمنية، وبسبب الأضرار الجسيمة اصبح مغلق أمام الرحلات المدنية حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق المدنيين في حرية التنقل، والحق في الصحة، ولا سيما للمرضى المحتاجين للعلاج في الخارج، والحق في الحياة الكريمة، فضلاً عن تأثيره المباشر على لمّ شمل الأسر والوضع الإنساني العام في اليمن، واستهداف متعمد لتعطيل البنية التحتية المدنية ذات الطابع الإنساني.

إن طبيعة الهجمات، ونطاقها، والآثار المترتبة عليها، تعتبر جرائم حرب، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بشن هجمات متعمدة أو عشوائية ضد المدنيين، واستهداف الأعيان المدنية، وفرض قيود من شأنها إلحاق معاناة جماعية بالسكان المدنيين كوسيلة من وسائل الضغط أو العقاب الجماعي.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على منهجية توثيق متعددة المصادر، شملت:

- أعمال فرق الرصد الميداني التابعة للمنظمة.
- المتابعة والتحليل المنهجي للمحتوى الإعلامي.
- مراجعة التقارير والبيانات الصادرة عن جهات رسمية.
- إجراء مقابلات مباشرة وجمع شهادات المتضررين والشهود.
- الاستناد إلى تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية.

أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير الحقوقي إلى توثيق وتحليل الآثار الإنسانية والقانونية المترتبة على استهداف مطار صنعاء الدولي وإغلاقه المتكرر، في سياق النزاع المسلح في اليمن، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: توثيق الانتهاكات:

رصد وتوثيق عمليات استهداف مطار صنعاء الدولي والبنية التحتية المرتبطة به خلال الفترة من مارس/آذار 2015 وحتى الهدنة المعلنة في عام 2022، ومن عام 2023 وحتى 2025، بما يشمل الغارات الجوية، والقيود المفروضة على تشغيل المطار، ومنع الرحلات الجوية من وإلى المطار.

ثانياً: إبراز الأثر الإنساني المباشر:

تسليط الضوء على التداعيات الإنسانية الناجمة عن إغلاق المطار، ولا سيما:

- معاناة المرضى المحتاجين للعلاج في الخارج.
- تعطل الطلاب والدارسين في الجامعات والمؤسسات التعليمية الخارجية.
- انتهاك الحق في حرية التنقل والسفر.
- ما تكبده ملايين المدنيين من مشقة ومخاطر نتيجة اضطرارهم لاستخدام طرق برية طويلة وخطرة.
- الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالأفراد والأسر.

ثالثاً: تحليل الأضرار المادية والبشرية

رصد حجم الأضرار التي لحقت بالمنشآت المدنية والطائرات والمرافق الخدمية المرتبطة بالمطار، إضافة إلى الخسائر البشرية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تعطيله.

رابعاً: تقييم المسؤولية القانونية الدولية

دراسة مدى توافق استهداف مطار صنعاء الدولي وإغلاقه مع قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ حماية الأعيان المدنية، ومبدأ التناسب، وحظر العقاب الجماعي.

خامساً: توثيق القصص والشهادات الإنسانية

جمع وإدراج شهادات الضحايا والناجين والمرضى والعاملين في قطاع الطيران، لإبراز البعد الإنساني للانتهاكات ومنح المتضررين مساحة لإيصال معاناتهم.

سادساً: إبراز نمط الانتهاكات واستمراريتها

إظهار أن استهداف مطار صنعاء لم يكن حوادث معزولة، بل شكل نمطاً متكرراً من الانتهاكات الممتدة على مدى سنوات، بما يعكس طابعاً منهجياً للأضرار المرتكبة.

سابعاً: تقديم التوصيات والدعوة إلى المساءلة

لفت انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة هذه الانتهاكات، والدعوة إلى المساءلة والإنصاف، والمساهمة في منع تكرارها، وضمان تحييد مطار صنعاء الدولي عن أي أعمال عسكرية مستقبلية، وحماية حق المدنيين في السفر والعلاج، ومنع استخدام إغلاق المرافق المدنية كوسيلة ضغط أو عقاب جماعي.

نبذة عن مطار صنعاء الدولي

يعد مطار صـــنعاء الدولي من أبرز المرافق المدنية الحيوية في الجمهورية اليمنية، حيث شـــكل لعقود البوابة الجوية الرئيســـة للبلاد ومركز الارتباط الأســـاســـي بينها وبين محيطها الإقليمي والدولي.

وقبل اندلاع الحرب وبدء العمليات العســكرية التي شــنتها قوات التحالف على اليمن، كان المطار يستقبل ويغادر عبره ملايين المسافرين سنوياً، فضلاً عن دوره المحوري في حركة الشحن الجوي وتسهيل الأعمال الإنسانية والخدمية.

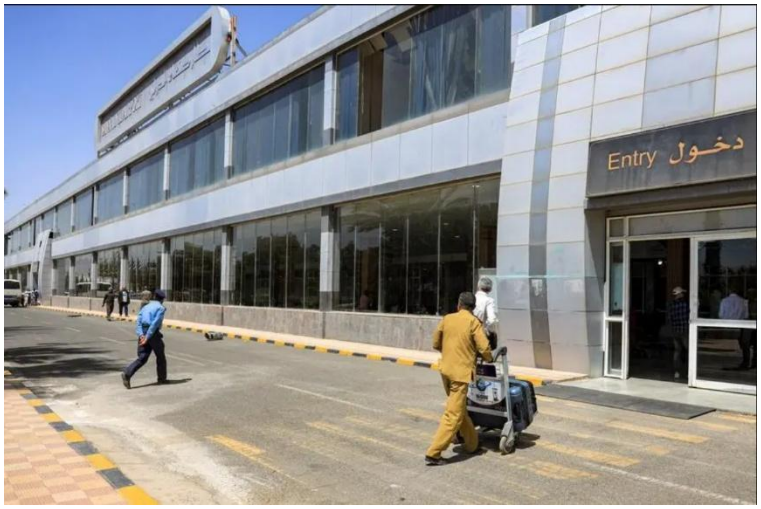

مطار صنعاء الدولي

وتتجلى أهمية المطار في كونه المنفذ الجوي الوحيد أو الرئيسي لسكان ما لا يقـل عن ثمـاني محـافظـات يمنيـة، تشـــمـل محـافظـة صـــنعـاء، وأمـانـة العاصـــمة، وعمران، وذمار، والمحويت، وريمة، وحجة، وصـــعدة، إضـــافة إلى أجزاء واسعة من محافظات مجاورة أخرى.

ويعتمد ملايين المدنيين في هذه المناطق على المطار للسـفر لأغراض العلاج، والتعليم، والعمل، والسياحة، ولمّ شمل الأسر، والحصول على خدمات أساسية خارج البلاد.

كما يشـكل مطار صـنعاء الدولي شـرياناً إنسـانياً بالغ الأهمية، إذ يُسـتخدم لنقل المرضـى، ولا سـيما الحالات الحرجة التي يتعذر علاجها داخل اليمن، إلى جانب دوره في اســـتقبال الرحلات الإنســـانية والإغاثية عند تشغيله، ما يجعله مرفقاً لا غنى عنه للحياة المدنية والإنسانية في البلاد.

وقائع استهداف مطار صنعاء الدولي (مارس 2015 – مايو 2025)

منذ شن العمليات العسكرية على اليمن في مارس/آذار 2015، برز مطار صنعاء الدولي كأحد أبرز الأعيان المدنية التي تعرضت للاستهداف المتكرر، ما أدى إلى شلل شبه كامل في قدرته التشغيلية، وقيد حركة المدنيين، وأعاق وصول المساعدات الإنسانية، في انتهاك واضح لطبيعة المطار المدنية.

ويمكن رصد أبرز محطات الاستهداف على النحو الآتي:

- أبريل/نيسان 2015:

مع بداية التدخل العسكري لقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات، تعرّض مطار صنعاء الدولي لقصف جوي مباشر أسفر عن تدمير المدرج الرئيسي ومحطة الوقود، ما أدى إلى إخراجه عن الخدمة لفترة طويلة، ووقف الرحلات المدنية، وتعطيل عمليات الإغاثة الإنسانية.

استهداف طائرات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات لمطار صنعاء الدولي، أبريل 2015

- عاما 2016 و2017:

شهد المطار إغلاقاً متكرراً نتيجة استمرار العمليات العسكرية والسيطرة على المجال الجوي من قبل التحالف، حيث توقفت الرحلات التجارية بشكل كامل في أكثر من مناسبة، من بينها إغلاق المطار في أغسطس/آب 2016، ثم تعرضه للقصف مجدداً في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، الأمر الذي عمق أزمة التنقل للسكان المدنيين.

- ديسمبر/كانون الأول 2021:

مطار صنعاء الدولي، 7 ديسمبر 2021

ضمن التصعيد العسكري للتحالف السعودي-الإماراتي، تعرض المطار لسلسلة غارات جوية استهدفت مرافقه والمناطق المحيطة به، ما ألحق أضراراً إضافية بالبنية التحتية، وأدى إلى تعطيل جزئي للعمليات المتبقية.

- ديسمبر 2024:

في 26 ديسمبر 2024، شنت إسرائيل غارات جوية على مطار صنعاء الدولي في اليمن، ما أثار إدانة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي حذر من التصعيد ودعا إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

برج المراقبة في مطار صنعاء بعد استهدافه من قبل الطيران الإسرائيلي، ديسمبر 2024

وتزامنت الغارات مع وجود وفد أممي رفيع برئاسة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس في المطار، قبيل مغادرته صنعاء عقب زيارة قصيرة.

وأفادت تقارير أممية بأن الغارات أسفرت عن مقتل ثلاثة من موظفي المطار وإصابة أكثر من 12 آخرين، بينهم أحد أفراد طاقم خدمات النقل الجوي الإنساني التابع للأمم المتحدة، وقدم تعازيه لأسر الضحايا.

- مايو/أيار 2025:

شـهد مطار صـنعاء الدولي تصـعيداً بالغ الخطورة، حيث: في 6 مايو/أيار 2025، شـنت القوات الإسـرائيلية ضـربات جوية مركزة اسـتهدفت المطار بشـكل مباشـر، وأسـفرت عن تدمير المدرج، والمباني التشـغيلية، وبرج المراقبة والاتصـالات، إضـافة إلى أضـرار لحقت بهياكل الطائرات المدنية، ما أدى إلى تعطيل كامل للرحلات الجوية، بما في ذلك الرحلات الإنسانية.

أفادت مصـادر محلية وأخرى دولية بسـقوط قتلى وجرحى في صـفوف المدنيين، إلى جانب إلحاق أضرار مباشرة بالبنية التحتية للمطار والمعدات الجوية والطائرات المدنية.

استئناف العمل بمطار صنعاء بعد تعرضه للقصف، 17 مايو 2025

وفي 28 مايو/أيار 2025، تعرض مطار صـــنعاء الدولي لاســـتهداف جديد عبر أربع غارات جوية إســـرائيلية، طالت المدرج وعدداً من طائرات الخطوط الجوية اليمنية، وأســـفرت عن تدمير آخر الطائرات التشغيلية المتبقية في المطار، ما فاقم من حجم الأضرار التشغيلية وشل حركة النقل الجوي بشكل كامل.

الطائرات الإسرائيلية تستهدف مطار صنعاء الدولي في اليمن 28 مايو 2025

القوات الإسرائيلية تدمر آخر طائرة تشغيلية في مطار صنعاء الدولي، 28 مايو 2025

آثار ضربات عام 2025 على المطار والمجتمع المدني

اســـتمرار إيقاف الرحلات الجوية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، الأمر الذي أدى إلى تعطيل ســـفر المرضى والحجاج والطلاب والعمال، وزاد من صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحافظات الشمالية.

تقدير الخسـائر المالية وأضـرار البنية التحتية بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي، وفق ما أعلنه مدير مطار صنعاء الدولي، نتيجة تدمير المعدات والمنشآت والمدرجات، إضافة إلى فقدان طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية.

المنظمات الحقوقية والأممية أدانت هذه الهجمات، معتبرة أنها طالت منشـآت مدنية أسـاسـية، وقوضـت حق السـكان في حرية التنقل والحصـول على الخدمات الأسـاسـية، مع الدعوة إلى فتح تحقيقات مستقلة لضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

لم يكن مطار صنعاء الدولي مجرد مرفق تشغيلي للرحلات الجوية، بل شكل شرياناً حيوياً للتواصل المدني والإنســاني لأكثر من ثماني محافظات، يعتمد ســكانها عليه في الســفر للعلاج والتعليم والعمل والحصول على خدمات أساسية أخرى.

وقد أدى الاســـتهداف العســـكري المتكرر وتعطيل المطار إلى تقويض حق ملايين المدنيين في حرية التنقل، وأعاق وصـول الإغاثة الإنسـانية بشـكل منتظم ما خلف آثاراً إنسـانية ممتدة لا تزال قائمة حتى اليوم.

القصـص الإنسـانية الناتجة عن إغلاق مطار صـنعاء والسـفر عبر مطاري عدن وسيئون

- الأثر الإنساني لإغلاق مطار صنعاء الدولي على العالقين

يعد إغلاق مطار صـــنعاء الدولي من أكثر الإجراءات التي خلفت آثاراً إنســـانية قاســـية على آلاف اليمنيين العالقين خارج البلاد، ممن غادروا اليمن لأســباب إنســانية بحتة، كتلقي العلاج أو مرافقة مرضى أو استكمال الدراسة أو القيام بزيارات عائلية قصيرة، قبل أن يفاجئهم توقف الرحلات الجوية دون سابق إنذار.

وجد هؤلاء أنفسـهم فجأة في دول مختلفة، بلا قدرة على العودة إلى وطنهم، ودون بدائل آمنة أو ميسورة، في ظل أوضاع اقتصادية هشة وغياب أي شبكات دعم رسمية.

وثقت مصـادر حقوقية وإعلامية حالات لمرضـى يمنيين اسـتنفدوا مدخراتهم خلال فترات العلاج، واضـــطر بعضـــهم إلى إيقاف العلاج أو المبيت في المطارات أو في مســـاكن مؤقتة بعد نفاد إمكانياتهم المالية، بينما توفي آخرون بعيداً عن أســـرهم نتيجة عدم قدرتهم على العودة أو استكمال العلاج.

كما فرض على عائلات يمنية انفصـال قسـري اسـتمر لسـنوات، حيث بقي أحد الوالدين أو الأبناء عالقاً في الخارج دون أي أفق للقاء، ما خلف آثاراً نفســية واجتماعية عميقة، خاصــة على النســاء والأطفال.

ولم تقتصر هذه المعاناة على المرضى فقط، بل امتدت لتشمل طلاباً حرموا من مواصلة تعليمهم، وعمالاً فقدوا مصـادر رزقهم، إضـافة إلى يمنيين واجهوا مخاطر قانونية وإنسـانية بسـبب انتهاء إقاماتهم أو تأشـيراتهم، ما جعلهم عرضـة للاحتجاز أو الترحيل القسـري، في ظل غياب أي حلول إنسانية مستدامة تضمن حقهم في العودة الآمنة إلى بلادهم.

- المرضى.. الضحايا الأشد لإغلاق مطار صنعاء الدولي

مثل إغلاق مطار صنعاء الدولي مأساة إنسانية مضاعفة لآلاف المرضى من ذوي الحالات المزمنة والمستعصية التي لا يتوافر علاجها داخل اليمن، والذين اضطروا قسراً إلى البحث عن الرعاية الصحية خارج البلاد.

ومع توقف الرحلات الجوية، وجد هؤلاء المرضى أنفسهم عالقين بين تدهور حالتهم الصحية وخطر الموت، في ظل غياب أي بدائل إنسانية آمنة أو منتظمة.

فرض على المرضى السفر عبر مطارات بعيدة مثل عدن أو سيئون، في رحلات برية طويلة وشاقة لا يقوى عليها الأصحاء، فكيف بكبار السن ومرضى السرطان والفشل الكلوي وأمراض القلب والحالات الحرجة التي تتطلب نقلاً عاجلاً ورعاية طبية مستمرة.

وقد تحولت هذه الرحلات إلى مسارات محفوفة بالمخاطر الصحية والإنسانية، بسبب طول المسافات، وتعدد نقاط التفتيش العسكرية، وغياب الخدمات الطبية الطارئة.

وثقت منظمات إنسانية وحقوقية حالات لمرضى تدهورت أوضاعهم الصحية أثناء التنقل البري، فيما توفي آخرون قبل الوصول إلى وجهاتهم العلاجية، أو اضطروا إلى إيقاف العلاج نهائياً نتيجة العجز الجسدي أو المالي عن تحمل مشاق السفر.

كما وجدت أسر عديدة نفسها أمام خيارات قاسية، بين ترك المريض دون علاج، أو تعريضه لمخاطر رحلة قد تكون مميتة، بما يشكل انتهاكاً جسيماً للحق في الصحة والحياة.

- القتل خارج نطاق القانون كأحد أوجه مأساة إغلاق مطار صنعاء الدولي

لم تقتصر التداعيات الإنسانية لإغلاق مطار صنعاء الدولي على الحرمان من السفر أو العلاج، بل امتدت إلى فقدان الأرواح، نتيجة إجبار مدنيين من المحافظات الشمالية على استخدام مطارات بديلة، وعلى رأسها مطارا عدن وسيئون، في بيئات أمنية غير آمنة، تحكمها الشبهات والانقسامات المناطقية، وتفتقر إلى الحد الأدنى من ضمانات حماية المدنيين.

عبدالملك السنباني

وتجسد قضية مقتل الشاب عبد الملك علي السنباني واحدة من أكثر الوقائع تعبيراً عن هذه المأساة.

فقد كان السنباني مغترباً يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستعد للعودة إلى وطنه لإقامة مراسم زواجه، في لحظة كان يفترض أن تمثل بداية مرحلة جديدة في حياته.

غير أن إغلاق مطار صنعاء وتوقف الرحلات الجوية دفعه قسراً إلى سلوك مسار بديل عبر مطار عدن، حيث واجه تهديداً مباشراً لحياته.

وانتهت رحلة عودته بمقتله وسرقة أمواله، في حادثة هزت الرأي العام اليمني، وكشفت هشاشة أوضاع المدنيين المسافرين وغياب الحماية لهم.

ولا تعد هذه الواقعة حادثة معزولة، بل واحدة من سلسلة حالات مماثلة طالت مسافرين مدنيين اضطروا إلى اتخاذ طرق بديلة محفوفة بالمخاطر نتيجة إغلاق مطار صنعاء الدولي.

وقد وثقت مصادر حقوقية تعرض بعضهم للاحتجاز التعسفي، أو الإخفاء القسري، أو الاعتداء، فيما فقد آخرون حياتهم أثناء محاولتهم ممارسة حقهم الطبيعي في السفر.

تظهر هذه الوقائع كيف تحول تعطيل منشأة مدنية حيوية إلى عامل مباشر في تعريض المدنيين للقتل والاضطهاد، بما يشكل انتهاكاً جسيماً للحق في الحياة والكرامة الإنسانية وحرية التنقل.

كما تؤكد أن تبعات إغلاق مطار صنعاء الدولي لم تكن إدارية أو لوجستية فحسب، بل كانت دموية ومأساوية، ولا تزال آثارها حاضرة في ذاكرة الضحايا وذويهم.

- الاعتقالات التعسفية للمسافرين.. امتداد مأساة إغلاق مطار صنعاء

خلف إغلاق مطار صنعاء الدولي آثاراً إنسانية مروعة لم تقتصر على حرمان اليمنيين من حقهم في السفر، بل امتدت لتشمل موجة من الاعتقالات التعسفية والانتهاكات الجسدية والنفسية التي طالت مسافرين مدنيين لمجرد محاولتهم ممارسة حقهم الطبيعي في التنقل.

مع توقف الرحلات الجوية، أُجبر المواطنون على استخدام طرق بديلة عبر مطاري عدن وسيئون، حيث واجه كثير منهم مخاطر الاحتجاز دون أوامر قضائية أو تهم قانونية واضحة، على خلفيات مرتبطة بالهوية الجغرافية أو الألقاب أو الظروف القسرية التي فرضها إغلاق المطار.

ومن بين هذه الوقائع المؤلمة، حالة الدكتور مصطفى حسين المتوكل، أستاذ جامعي مسن شارك في مؤتمر علمي بالمغرب، وكان في طريق عودته إلى اليمن عبر مطار سيئون.

د. مصطفى حسين المتوكل

جرى إيقافه في نقطة البلح بمحافظة مأرب، الخاضعة لسيطرة القوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، وتم احتجازه تعسفياً منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من مسيرته الأكاديمية الطويلة، حرم من حريته ومن لقاء أسرته حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وقد شكلت هذه الحادثة صدمة إنسانية قاسية لأسرته، التي أطلقت مناشدات متكررة للإفراج عنه واحترام كرامته وحقه في التنقل، فيما توفي نجله الشاب وزوجته خلال فترة احتجازه، دون أن يتمكن من وداعهما، في مأساة إنسانية مضاعفة.

وفي واقعة أخرى تعكس حجم التشظي الذي أصاب عائلات بأكملها، جرى اعتقال الكابتن الطيار محمد عباس المتوكل في مطار عدن أثناء محاولته السفر، ووجهت إليه تهم جنائية مثيرة للجدل، ما أدى إلى تقييد حريته وحرمانه من حقه في التنقل والعمل وتأمين مصدر عيش أسرته، في ظل إجراءات احتجاز تفتقر إلى الشفافية والضمانات القانونية.

الكابتن محمد عباس المتوكل

إن هذه الحالات لا تمثل مجرد أرقام في سجلات الانتهاكات، بل قصصاً إنسانية لأفراد وأسر تمزقت حياتهم عند عتبات السفر، كانوا على وشك لقاء أحبائهم أو بدء مراحل جديدة في مساراتهم العلمية والمهنية، فإذا بهم يجدون أنفسهم خلف قضبان الاحتجاز أو في دوائر قانونية غامضة، محرومين من أبسط حقوقهم في الحرية والأمان ولمّ شمل الأسرة، نتيجة واقع فرضه تعطيل مطار صنعاء الدولي وما رافقه من مسارات سفر غير آمنة.

انتهاكات القانون الإنساني الدولي في استهداف مطار صنعاء الدولي (2015 – 2025)

تشكل الضربات المتكررة التي تعرض لها مطار صنعاء الدولي منذ عام 2015 وحتى 2025، من قبل قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات، إضافة إلى العمليات الأمريكية والإسرائيلية في مراحل لاحقة، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقواعد العرفية للحروب، لعدة أسباب واضحة:

- أولاً: استهداف منشآت مدنية محمية

يعتبر مطار صنعاء الدولي منشأة مدنية بحتة، تخدم ملايين المدنيين اليمنيين، وتؤدي دوراً حيوياً في النقل الإنساني والطبي، بما في ذلك نقل المرضى، والرحلات الإنسانية والإغاثية.

إن استهداف مثل هذه المنشآت دون تمييز واضح بين الأهداف العسكرية والمدنية يشكل انتهاكاً صريحاً للمادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وخرقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي تكفل حماية المدنيين والممتلكات المدنية.

- ثانياً: القتل والإصابة المباشرة للمدنيين

أدت الضربات المتكررة على مطار صنعاء الدولي إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين الأبرياء، شملت العالقين الذين حاولوا العودة عبر مطارات عدن وسيئون، مثل الشاب عبد الله علي السنباني، إضافة إلى المرضى وكبار السن الذين لم يتمكنوا من استخدام طرق بديلة للسفر.

كما طالت الانتهاكات حالات الاعتقال التعسفي، من بينها الدكتور مصطفى حسين المتوكل، والطالب أمير الدين جحاف، والكابتن الطيار محمد المتوكل.

تمثل هذه الانتهاكات خرقاً صـريحاً للحق في الحياة، والحماية من العنف، وحق المدنيين في التنقل الآمن، وهو ما يحظره القانون الدولي الإنســاني بموجب قواعد حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ويعد انتهاكاً للالتزامات الدولية تجاه حماية الأرواح والبنى المدنية.

- ثالثاً: التسبب بأضرار مباشرة وغير مباشرة

استهدفت الضربات المتكررة مدرجات المطار، المباني التشغيلية، الطائرات المدنية، والمرافق الحيوية، ما أدى إلى توقف الرحلات الإنســانية والطبية والتجارية لســنوات، وحرمان ملايين المدنيين في ثماني محافظات يمنية من السفر لتلقي العلاج، أو متابعة الدراسة، أو التواصل مع ذويهم.

ويشــكل هذا انتهاكاً لمبدأ التناســب، وحظر الهجمات التي تســبب أضــراراً مفرطة للمدنيين مقارنة بالفائدة العســكرية المرجوة، كما ينص البروتوكول الأول الإضــافي لاتفاقيات جنيف لعام 1977.

وتمثل هذه الأضــرار أيضــاً انتهاكاً لحق المدنيين في حرية التنقل والحياة الكريمة، وخرقاً للالتزامات الدولية تجاه حماية المنشآت المدنية الحيوية خلال النزاعات المسلحة.

- رابعاً: العواقب الإنسانية الخطيرة

أسـفرت هذه الهجمات المتكررة على مطار صـنعاء الدولي عن انعكاسـات خطيرة على حياة المدنيين اليومية، بما في ذلك حرمان المرضــى من العلاج اللازم، ومنع العائلات من لمّ

شملها، وإيقاف الطلاب عن مواصلة تعليمهم، بالإضافة إلى فقدان الأرواح في ظروف غير قتالية.

ويعد هذا النوع من الضـــرر غير المباشـــر جزءاً من الانتهاكات الجســـيمة للقانون الدولي الإنســاني، إذ يلزم على أطراف النزاع تجنب اتخاذ أي إجراءات من شـأنها التسـبب في معاناة غير ضرورية للمدنيين، وحماية الحق في الحياة، الصحة، والتعليم، والتنقل، وفق قواعد حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

- خامساً: انتهاك قواعد التمييز والحماية

تظهر الهجمات المتكررة على مطار صـــنعاء الدولي، رغم علم الأطراف بوجود مســـافرين مدنيين ومعدات إنسانية، إهمالاً كبيراً لمبدأ التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، وخرقاً لمبدأ الحماية القصوى للمدنيين، وهو أحد الركائز الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ومن خلال ما ســـبق، يتضـــح أن المملكة العربية الســـعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسـرائيل ارتكبت انتهاكات جسـيمة للقانون الدولي الإنسـاني، تصنف جرائم حرب نتيجة استهداف منشآت مدنية بشكل متكرر ومنهجي.

إدانات المنظمات الدولية والأممية لاستهداف مطار صنعاء الدولي والانتهاكات الناتجة عنه

شهد مطار صنعاء الدولي خلال السنوات الأخيرة استهدافات متكررة من قبل قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لا سيما الغارات الجوية الإسرائيلية في مايو/أيار 2025، التي أدت إلى دمار شبه كامل للمطار وإخراجه عن الخدمة.

هذا الإغلاق القسري حرم ملايين المدنيين من شريان حياتهم الأساسي في التنقل، والحصول على الخدمات الإنسانية والطبية الضرورية، وأدى إلى تعميق الأزمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في شمال اليمن.

وقد أثارت هذه الانتهاكات إدانات واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة، التي أكدت على ضرورة حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والتحقيق في هذه الانتهاكات ومنع تكرارها.

- إدانة هيومن رايتس ووتش لاستهداف مطار صنعاء الدولي

أدانت منظمة هيومن رايتس ووتش الهجمات على مطار صنعاء الدولي، واعتبرتها أعمالاً غير متناسبة قد ترقى إلى جرائم حرب، لكونها استهدفت منشآت مدنية حيوية تعتمد عليها ملايين الأسر اليمنية، بما في ذلك المرضى والعالقون، الأمر الذي أثر بشكل عميق على الحياة المدنية وأدى إلى حرمان المدنيين من الوصول إلى المساعدات والرعاية الصحية.

وأوضحت المنظمة أن هذه الهجمات منعت المدنيين من السفر ونقل الحالات الطبية الطارئة، كما عرقلت وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، مما يعكس تجاهلاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

- إدانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتعطيل مطار صنعاء الدولي

علقت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية رحلاتها الإنسانية إلى اليمن عقب استهداف مطار صنعاء الدولي، معبرة عن قلق عميق إزاء تداعيات تعطيل هذا المرفق المدني الحيوي على المدنيين، لا سيما في ظل الأزمة الإنسانية الواسعة التي يشهدها اليمن.

وأشار أمين عام الأمم المتحدة وعدد من الوكالات الأممية إلى أن تعليق الرحلات سيؤثر بشكل سلبي على سلاسل الإمداد الإنساني، ويزيد من معاناة المدنيين الذين يعتمدون على هذا المطار في تلقي العلاج والخدمات الأساسية والوصول إلى المساعدات الإنسانية.

- تهديد المدنيين أثناء السفر والعلاج

أشارت تقارير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيرها من فرق الخبراء الأممية إلى استمرار انتهاكات متعددة للقانون الدولي الإنساني في النزاع اليمني، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المنشآت المدنية، مؤكدين على ضرورة مساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وضمان حق الضحايا في العدالة والتعويض.

الصورة توثق لحظة منع قوات المجلس الانتقالي القادمين من المحافظات الشمالية من دخول عدن.

وبجانب الإدانات المتعلقة بالهجمات الجوية على المنشآت المدنية، يواجه اليمنيون أيضاً انتهاكات مباشرة وغير مباشرة لحقهم في التنقل، سواء أثناء السفر أو طلب العلاج الطبي، حيث يجبر الكثيرون على استخدام طرق بديلة محفوفة بالمخاطر، مما يعرضهم

للاعتقالات التعسفية، والفقدان في مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ما يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

- نماذج الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تعد حالة الدكتور مصطفى حسين المتوكل، الأكاديمي المعتقل قسرياً منذ عودته من مؤتمر علمي خارج اليمن أثناء عبوره مناطق تسيطر عليها قوات الحكومة المعترف بها دولياً، مثالاً صارخاً على الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للمدنيين.

وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً صريحاً لاتفاقيات الأمم المتحدة لمناهضة الاختفاء القسري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد وثقت منظمة "مواطنة" المحلية الحقوقية هذه الحالة ضمن النمط المتزايد للاعتقالات بلا تهم واضحة أو محاكمة عادلة، داعية إلى الإفراج الفوري عنه وضمان معالجة وضعه الصحي والقانوني.

كما سبق أن أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية السجل الواسع لاحتجاز النشطاء والمدافعين عن الحقوق والمدنيين في اليمن في سياقات مشابهة، مطالبة بوقف هذه الممارسات فوراً مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة والحماية القانونية والطبية للمحتجزين، بما يشمل الحالات المرتبطة بالسفر أو العودة عبر نقاط التفتيش والمطارات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

توصيات

1- **وقف الاستهداف المتكرر للمنشآت المدنية:** دعوة السعودية والإمارات والولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي لاحترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ مبادئه، بما يشمل حماية المطارات المدنية والمرافق الحيوية التي تعتمد عليها ملايين الأسر اليمنية.

2- **التأكيد على التزام** مبدأي التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية والتناسب في العمليات العسكرية.

3- **حماية المدنيين والمسافرين:** توفير مسارات آمنة ومحمية لجميع المدنيين، لا سيما المرضى وكبار السن والطلاب العائدين من الخارج، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى كافة المحافظات المتأثرة، مع منع استخدام المدنيين كوسيلة ضغط أو كورقة نزاع.

4- **الإفراج عن المعتقلين التعسفيين:** ضمان حقوق جميع المعتقلين القانونية والإفراج الفوري عن المدنيين المحتجزين تعسفياً، بمن فيهم الدكتور مصطفى المتوكل وكل من تم اعتقاله بسبب هويته أو مكانه الجغرافي.

5- **التحقيق والمساءلة الدولية:** فتح تحقيقات دولية ومستقلة في جميع حالات الاستهداف التي أسفرت عن سقوط قتلى مدنيين أو اعتقالات تعسفية أو أضرار مادية جسيمة، ومحاسبة المسؤولين العسكريين والمدنيين عن القتل خارج القانون، والإهمال المتعمد، والتسبب في معاناة بشرية مفرطة.

6- **تعويض المتضررين:** وضع آليات لتعويض المدنيين المتأثرين بهجمات مطار صنعاء، بما يشمل العائلات التي فقدت أحبائها، والمرضى المحرومين من العلاج، والمسافرين العالقين.

7- **دعم إعادة تشغيل المطار المدني:** ضمان استئناف العمل في مطار صنعاء بشكل آمن ومستدام، بما يضمن استمرار الخدمات الإنسانية والطبية الحيوية.

الخاتمة

اســتهداف مطار صــنعاء الدولي على مدى العقد الأخير (2015–2025) من قبل قوات التحالف والولايات المتحدة وإسرائيل شكل انتهاكاً وتحدياً للقانون الدولي الإنساني وحقوق المدنيين.

هذا المرفق المدني الحيوي، الذي يعتمد عليه ملايين اليمنيين في ثمان محافظات للوصــول إلى العلاج والتعليم والعمل، تحول إلى مســرح لمآســي إنســانية شــملت قتل المدنيين العائدين، اعتقالات تعسفية، حرمان المرضى من العلاج، ومعاناة العائلات العالقة.

تجاوزت آثار هذه الانتهاكات الأضــرار المادية للمطار لتطال المدنيين بشــكل مباشــر وغير مباشــر، مخلفة قصــصــاً مأساوية من فقدان الأرواح، تفكك العائلات، وتأجيل العلاج الضروري، ما يبرز الأثر الإنساني العميق لاستهداف منشآت مدنية في النزاع.

يسلط سجل هذه الانتهاكات الضوء على ضرورة مساءلة المسؤولين عن هذه الأفعال، وضمان حماية المدنيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحق في الحياة وحرية التنقل والحصول على الرعاية الطبية.

كما تؤكد الوقائع الحاجة الملحة لإعادة فتح المطار بأمان، وتأمين مسارات سفر بديلة للمرضى والعالقين، مع توفير آليات تعويض فعالة للضحايا.

ختاماً، يدعو هذا التقرير المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لضــمان احترام القانون الدولي الإنســاني في اليمن، وحماية المدنيين من اســتهداف أي منشــأة مدنية، ومنع تكرار المآســي الإنسانية التي خلفها استهداف مطار صنعاء على مدار العقد الماضي.

إن حماية المدنيين ليســت خياراً، بل واجب إنساني وقانوني عالمي، وضرورة عاجلة لوقف النزيف الإنساني المستمر في اليمن.

صادر عن منظمة إنسان للحقوق والحريات
2026

منظمة إنسان للحقوق والحريات

Insan Rights and Freedoms Organization

@IRFOYemen

www.insan-ye.org

info@insan-ye.org